عبدالله العدواني

د.عبدالرحمن الجيران

فارس العتيبي

م.عادل الخرافي مترئسا جانبا من الجلسة

الرويعي: مستوى التعليم منحدر لعدم وجود تنظيم للتعليم الخاص
الحمدان: قانون التعليم الخاص يجعل الحكومة قوية أمام المدارس الخاصة

صالح عاشور وكامل العوضي

د.عودة الرويعي

د.خليل عبدالله متحدثا ويبدو أحمد لاري ود.يوسف الزلزلة

تتمة المنشور ص 42

وسأضيف توصية بأن مبلغ الـ 27 مليونا توظف بها أشخاصا آخرون.

● د.محمد الحويلة: هناك ملاحظات كثيرة وردت وتكررت منذ سنوات لكن الإدارة في التطبيقي كانت متعاونة ومتجاوبة لمعالجة الملاحظات والأخذ بها.

وكما ورد في تقرير الديوان الذي أكد أن بعض الملاحظات تمت معالجتها وفي النهاية هذه جهة حكومية ينبغي دعمها.

وإذا كان هناك أي شك من شهادات أو غيرها فيفترض أن يتم معالجتها وانهاؤها ينبغي أن يتم التفاعل معها بالشكل الصحيح وعلى الوزير أن يتفاعل في الحق الأكاديمي، ومطلوب تطبيق القوانين والأنظمة والحرص على تحقيق العدالة.

● عدنان عبدالصمد (عن المقرر):
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين.
الزملاء الأفاضل،،،

كما تعلمون أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي قد انتهجت في دور الانعقاد السابق وبمباركة وتأييد من مجلسكم الموقر آلية جديدة للرقابة على الميزانيات الحكومية من خلال تفعيل تقارير ديوان المحاسبة وربط موافقتها من عدمه على أي ميزانية بناء على جدية الجهة الحكومية في تسوية ملاحظاتها التي سجلها الديوان، مما أسفر عن الموافقة بتعهد حكومي على 15 ميزانية كانت قد رفضتها اللجنة بعد أن نصفها ديوان المحاسبة بجهات غير جادة في تسوية ملاحظاتها، ومن ضمنها ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

مُذكرينكم أن اللجنة قامت بدورها الرقابي برفضها آنذاك مقترح الهيئة بالتعديل بالزيادة على مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب بمبلغ 10 ملايين دينار والاكتفاء بما هو معتمد في مشروع القانون الوارد من الحكومة والمقدر بـ 13 مليون دينار، مستندة في رفضها لتلك الزيادة المالية الى ما سجله ديوان المحاسبة من مآخذ شابت صرفها على مزاولات أعضاء هيئتي التدريس والتدريب وضعف نظم الرقابة عليها والتي وصلت الى حد وجود شعب وهمية وتجزئة الشعب الدراسية الى أكثر من شعبة بقصد الاستفادة من الساعات الزائدة عن النصاب، حتى أصبحت المبالغ المخصصة للصرف على (مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب) تتعدى المبالغ المعتمدة لرواتب أعضاء هيئة التدريس!

إضافة الى تسويف ومماطلة «هيئة التطبيقي» لسنوات في سد شواغرها الوظيفية من أعضاء هيئة التدريس والبالغة 83 درجة، وأصبحت هذه المكافآت بديلا عن ابتعاث وتعيين أعضاء جدد في الهيئة التدريسية، وارتفعت تكلفتها خلال أربع سنوات فقط من 11 مليون الى 37 مليون دينار مما شكل عبئا على المال العام والتعليم.

الزملاء الأفاضل،،،

بعد رفض اللجنة لتلك الزيادة بالتعديل، حدثت في «هيئة التطبيقي» تغييرات إيجابية لحل ملاحظاتها المتعلقة بالتعيين والابتعاث والساعات الزائدة عن النصاب والتي كانت مستمرة لأكثر من أربع سنوات رغم توصيات اللجنة بتسويتها، وذلك في خلال فترة قياسية لم تتعد الـ 6 أشهر من تاريخ إقرار الميزانية وبالوثائق والمستندات الرسمية.

وقد قيم ديوان المحاسبة إجراءات «هيئة التطبيقي» لتسوية ملاحظاتها ووصفها بـ «الجادة الى حد ما» بعدما كانت غير جادة في السنوات السابقة وانها بدأت بالخطوات التصحيحية وفق المتطلبات الرقابية.

كما أنه تم العمل على سد كافة الشواغر الوظيفية في هيئتي التدريس والتدريب والبالغة 83 درجة والتي لم تشغل لسنوات عديدة، وذلك في خلال 6 أشهر فقط بعدما كانت سابقا تستغرق سنتين!

تجدر الاشارة الى أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي منذ أكثر من 15 سنة ـ من السنة المالية 2011/2002 ـ توصي الهيئة بالعمل على زيادة البعثات العلمية في التخصصات المختلفة التي تتفق وحاجتها.

الزملاء الأفاضل،،،

لم تخضع اللجنة ولا أعضاؤها للضغوطات التي مورست ولم تعبأ باللغط المثار ولا لتداول المعلومات غير الصحيحة في وسائل التواصل الاجتماعي والذي وصل الى حد التشكيك بالذمم وأن وراء الأكمة ما وراءها بهدف تحقيق مصالح ومنافع وغيرها من الإساءات ونطالب الأخ وزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى باتخاذ الإجراءات اللازمة وراء من كان يطلقها.

ختاما أيها الأحبة،،،

أذكركم بكلام الأخ الرئيس في بداية دور الانعقاد حين بين اننا: قمنا بتخصيص جلسة جمعت الحكومة وديوان المحاسبة في فضاء مكاشفة ومصارحة كأسلوب رقابة غير مسبوق، مع استمرار بالمتابعة، وقد نتج عنها معالجة الكثير من الملاحظات التي تكررت في تقارير الديوان سنوات طويلة، انتهى كلام الأخ الرئيس.

وإحدى نتائج تلك الجلسة التاريخية هو بدء «هيئة التطبيقي» في استيفاء الضوابط والشروط في معالجة الملاحظات التي ذكرناها سابقا وفق متطلبات الجهات الرقابية.

وقد التزمنا في لجنة الميزانيات والحساب الختامي بالطريق الذي اختاره مجلس الامة لأداء دوره الرقابي، وهو ما ستسلكه اللجنة ايضا في دراستها لميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية الجديدة مع تطوير آلياتها الرقابية وتفعيلها لتصحيح المآخذ التي تشوب الميزانية العامة للدولة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

توصية إضافية من النواب:

فتح باب التعيين في التطبيقي لتغطية العجز المالي وساعات التدريس المطلوبة.
(موافقة عامة).

وجرى التصويت نداء بالاسم لمشروع القانون بنقل ابواب الميزانية للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 38 ـ عدم موافقة 1 ـ امتناع 0 ـ الحضور 39.

موافقة على التعديل والتوصيات الواردة في التقرير.

● وتلا الأمين العام اقتراحا بطلب رد الزيادة التي تمت من قبل بعض المدارس الخاصة على الرسوم الأساسية الدراسية ووقف أي زيادة الى حين الانتهاء من تقرير اللجنة التعليمية من قانون التعليم الخاص على ان تلتزم الوزارة برد اي زيادة ووقفها لحين الانتهاء من القانون.

● وزير التربية: هذه موجودة في قرارات وزارية بأن هذه الزيادة غير معتمدة من الوزارة وأن ترد الزيادات لأصحابها او تطبق عليها اللوائح.

● عدنان عبدالصمد: بعثنا كتابا الى اللجنة التعليمية لبحث الشهادات فالموضوع لدى اللجنة.

● د.خليل أبل: نريد ضمانا لوقف هذه المدارس ونريد التصويت على هذا الأمر والآن هناك مدارس تقول اللي يبي يبي واللي ما يبي ما يبي.
نريد أن يضمن المجلس هذا الأمر.

● محمد طنا: احب ان اسمع تعهدا من الوزير بوقف هذه الزيادات حتى نظرها في اللجنة التعليمية.

● د.عودة الرويعي: واضح ان هناك مشكلة في الوزارة ونريد التزام الوزير بعدم الزيادات، نحن نتحدث عن تطبيق المنهج والقانون، نريد الانتهاء من قانون التعليم الخاص.

● وزير التربية د.بدر العيسى: نلتزم ونتعهد بعدم الزيادة حتى تدارسها مع اللجنة التعليمية.
(موافقة عامة).

● رئيس الجلسة عادل الخرافي: ترفع الجلسة الى يوم 9 فبراير.

عبدالصمد: الهيئة لم توظف 83 درجة حتى يستفيد أعضاؤها من الساعات الزائدة

العمر: هل أعضاء هيئة التدريس في «التطبيقي» لهم الحق في المطالبة بالمكافآت؟

عاشور: وضع سقف أعلى للمواد الدراسية والحصص والمبالغ الإضافية

عسكر العنزي خلال الجلسة

راكان النصف

النواب والوزراء خلال الجلسة

د.أحمد مطيع

أصل المشكلة غياب الإستراتيجية العامة للتعليم والهدر الكبير المحمل على الميزانية وضعف الحلول الإبداعية

الطاحوس: أستغرب أن تكون الكويت في المركز 104 من أصل 144 دولة بالنسبة لجودة التعليم

أكثر من 3 آلاف دينار كلفة الطالب في مدارسنا الحكومية فيما قسط الطالب في المدارس الخاصة يقل عن 300 دينار مع أرباح تلك المدارس

المرشح أسامة الطاحوس

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2016 أسامة الطاحوس إن المشكلة التربوية في الكويت ليست مشكلة مادية فقط، على الرغم من أن الجانب المادي جزء أصيل من المشكلة، مؤكدا أن جزءا كبيرا من المشاكل يمكن أن تحل بغض النظر عن زيادة ميزانية التربية من عدمه، وذلك بالاستفادة من خبرات وتجارب دول أخرى جعلت من المدرسة مكانا جاذبا بحلول إبداعية قليلة التكاليف نسبيا.

وأضاف الطاحوس ان تحويل المدرسة من مجرد مكان لتلقي العلم إلى مكان للاستمتاع بالعلم من قبل المعلم والطالب هو لب المشكلة التي تفاقمت حتى وصلت الكويت إلى أدنى المراتب على المستوى التعليمي وهو ما برز واضحا في نتائج اختبارات تيمز وبيرلز عام 2011 والتي احتلت فيها الكويت المركز 48 من أصل 50 في الرياضيات والمركز 46 من أصل 49 في القراءة، بالإضافة إلى تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2013 الكويت في مرتبة متدنية، حيث احتلت المركز 104 من أصل 144 دولة بالنسبة لجودة التعليم، مع أن كلفة الطالب في مدارسنا الحكومية تزيد على 3 آلاف دينار، فيما متوسط قسط الطالب في المدارس العربية الخاصة في الكويت بحدود 300 دينار مع أرباح تلك المدارس، مع أن مخرجات مدارسنا الحكومية ليست أفضل من مخرجات تلك المدارس.

وأكد الطاحوس أن التعليم يعتبر من أولى مهام تنمية الموارد البشرية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يعتبر التعليم حجر زاوية في بناء المجتمعات التي تسعى إلى التطور والتقدم، مبينا أن إحدى الدول المتقدمة أحست بناقوس الخطر وقامت بإجراءات إصلاحية جذرية في منظومة التعليم لديها عندما أحست بأن دولة متقدمة أخرى بدأت تسبقها في علوم الفضاء،

كما أكد الطاحوس أن التعليم هو أقوى استثمار مباشر للدولة حيث أن نتائجه تظهر بعد سنوات قليلة، حيث يقوم الخريجون بأخذ أماكنهم للبدء في عملية الإنتاج والتطوير، مبينا أن هذه المنهجية تحتاج إلى استراتيجية مدروسة وحاسمة مع دعم سياسي كبير.

وختم الطاحوس مؤكدا أن الإنفاق ليس هو السبب الرئيسي في تردي الوضع التعليمي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية استغلال هذه الأموال، خاصة أن الكويت تحل المرتبة الرابعة عربيا في حجم الإنفاق على التعليم، ولكن هذا الإنفاق لا يتوافق مع المخرجات العامة للنظام التعليمي في الكويت وحاجة سوق العمل، حيث ان 40٪ من خريجي الثانوية العامة في الكويت والحاصلين على نسبة 90٪ وما فوق غير قادرين على اجتياز اختبارات القدرات للقبول في الجامعة.